(١)

تقييد مساحة القطن بربع الزمام

قامت جمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة ببحث مسائل الوقت الحاضر التى تهم جمهور الزراع وقدمت باسمها لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ولحضرة صاحب المعالى وزير الزراعة مذكرات بخلاصة ماقررته الجمعية فى المسائل المستعجلة مثل طلب اصدار قانون بتقييد المساحة القطنية فى سنة ١٩٣٢ بربع الزمام وتشجيع زراعة الحبوب بفرض رسوم جمركية مانعة للمزاحمة الاجنبية والغاء ضريبة القطن والعمل لاتخاذ اجراءات جمركية لتعويض الخزانة المصرية عن الضريبة الباهظة التى ضربتها امريكا على واردات الاقطان الرفيعة لبلادها وغير ذلك .

وكان رائدنا فى مباحثنا الصالح العام المبنى على الخبرة الفنية والعملية مدعمة بالاحصائيات والارقام ولم تكن مباحثنا هوجاء بل وضعنا أنفسنا موضع المسئولين فقلنا فى صدر احد تلك الابحاث ما يأتى :

« تقدر جمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة وحضرات من تفضلوا بمشاركتنا من المشتغلين بالمسائل الاقتصادية الصعوبات التى تواجه الحكومة لتوازن الدخل والخرج فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وان مطالبتها بالتنازل عن احد موارد الدخل يزيد فى تلك الصعوبات ولكن من جهة أخرى غير خاف ما وصلت اليه حالة المنتج المصرى من البؤس الخ »

---

(١) محاضرة لحضرة صاحب العزة فؤاد اباظه بك

وقد تفضل معالى وزير الزراعة وأرسل الخطاب الآتى لحضرته بعد اطلاعه على هذه المحاضرة :

حضرة صاحب العزة فؤاد أباظه بك

رئيس جمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة

أطلعت على المحاضرة القيمة التى القيتموها عن تقييد المساحة القطنية لسنة ١٩٣٢ بربع الزمام بالنادى الزراعى فى مساء ١٦ سبتمبر وازاء اهتمامكم بهذا الموضوع الحيوى لا يسعنى

ان شخصيات محترمة وكتابا قديرين ومحررين مبجلين انتقدوا قرارات الجمعية برفق فلهم مناجزيل الشكر على حسن ظنهم بنا — وقد جعلنا موضوع محاضرة اليوم مقتصراً على مباحثات تقييد زراعة القطن بربع الزمام — ولو نظرنا للانتقادات الموجهة لقرارات الجمعية مجردة عن التماس المجاملة لوجدنا أنها تتلخص فيما يأتى :

أولا — ان جمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة بطلبها سرعة اصدار قانون بتقييد زراعة القطن بربع الزمام فى العام القادم بدون انتظار قرارات اميركا و بدون انتظار نتيجة عقد المؤتمر القطنى المزمع عقده كانت متعجلة من غير روية كافية لانها :

١ — لم تقدر أهمية لمؤتمر القطن المزمع عقده التقدير الكافى

٢ — لم تزن ما يترتب على المعاونة مع أمريكا فى منع أو تقييد المساحة القطنية سنة ١٩٣٢

٣ — انها مخطئة فى طلب تقييد المساحة اذ ان ذلك لا يرفع ثمن القطن فقد قيدت مساحة السكلاريدس فى العام الحالى ولم يفد ذلك فى رفع ثمنه

٤ — انها لم ترشد جمهور الزراع لما يزرعونه بدل القطن

٥ — انها لم تتنبه لضرورة تصديق البرلمان قبل أصدار القانون

لذلك أحاول ان أزيل اللبس فى تلك المسائل وأدلى بالبراهين التى تبدو لنا حاسمة فى مناقشة هذا الموضوع

فعن مؤتمر القطن قلنا فى مذكرتنا ما يأتى : —

« ولا نقول ان عقد مؤتمر زراعى عالمى لا فائدة منه بل انه مفيد من

إلا أن أشكر عزتكم خالص الشكر : وأرجو لعزتكم ولجمعية خريجى مدرسة الزراعة بالجيزة دوام التوفيق فى خدمة البلاد . وتقبلوا عزتكم خالص تحياتى ؟

بولاكى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ وزير الزراعة

حافظ حسن

حيث أنه يظهر للعالم الاخطاء التى تتعرض لها جميع الامم من جراء تغاليها فى تشجيع زراعة القطن »

فاذا كان هذا النص لا يشعر بتقدير أهمية المؤتمر تقديرا كافياً فانا نزيد عليه بانا نطالب الحكومة بالسعى لتحقيق عقده كى يبحث مندوبو الامم المجتمعة فيه الاخطار التى تنشأ من التمادى فى الانتاج كما قلنا فاذا لم يصل الى الاتفاق على سياسة عامة للقطن مقيدة للأمم الممثلة فيه فعساه يكون على الاقل مرشدا ومنبها الى خطر التوسع فى زرع القطن بلا ضابط

انما الذى نقوله تمليه علينا الخبرة العملية ان الحالة عند ما تقضى بالبت السريع فى أمر المساحة القطنية من غير انتظار مايقرره المؤتمر ولا يسمح للزراع بزرع القطن الا ربع الزمام مع منع كل أنواع التحايل على القانون مثل ضم مساحة الأراضى البور أو الرملية أو خلافها حتى لا يفسد الغرض المقصود من تحديد المساحة ونرى انه يلزم المبادرة من الآن لاعلان ذلك حتى يرتب الزارع أرضه والمالك علاقته مع المستأجر

اذ انه ليس من المنتظر — اذا عقد المؤتمر — ان ينعقد ويتباحث ويجمع رأيه على قرارات — وتصادق برلمانات الامم أو ما يقوم مقامها على تلك القرارات — كل ذلك فى الميعاد المناسب قبل تهيئة الزراعة الشتوية فى مصر وستظهر الأيام فى القريب العاجل اذا كنا مخطئين فى هذا التقدير — لذلك نرى أن تأجيل أصدار هذا القانون مضيعة للوقت وضياع لفائدة الزراع

ونرى انه كلما بادرت الحكومة باعلانه كلما كان احكم — ونرجو على كل حال الا ينتهى هذا الشهر الا ويكون قد تم اصداره[1]

---

(١) أذيع يوم ٢٧ سبتمبر الماضى مرسوم بقانون انقاص المساحة القطنية لسنة ١٩٣٢ ومرسوم بقانون معدلا قانون تحديد زراعة القطن السكلاريدس وقد نشرناهما فى مكان آخر من هذا العدد

ثانيا — اما عن الاعتراض الثانى فيما يختص بقرارات امريكا وتأثيرها علينا فهذا التأثير واحد من ثلاثة اما ان تقرر امريكا منع زراعة القطن بتاتا وفى هـذه الحالة فانها لا تنظر بعين عدم الرضا اذا كانت مصر قد سارعت باعلان رغبتها فى انزاله الى ربع الزمام فقط — فربع الزمام هذا يقدر بنحو مليون ومائتى الف فدان الى مليون وثلثماية الف فدان تنتج فى المتوسط أربعة ملايين قنطار وكسور ووجود هذا المقدار لايخل ببروجرام امريكا اذا قررت عدم زراعة القطن كلية فى سنة ١٩٣٢

فان محصول امريكا هذا العام مقداره خمسة عشر مليون بالة ونصف أى نحو ثمانية وسبعين مليون قنطار بخلاف الباقى من السنة الماضية وهو احد عشر مليون بالة أى ٥٥ مليون قنطار

اما اذا لم تقرر امريكا العدول عن زراعة القطن كلية واكتفت بتقييد المساحة — وهو ما نرجح انها ستقدم عليه — فنكون قد اتفقنا

اما اذا لم تقرر امريكا لا هذا ولا ذاك وتمادت فى انتاج ٧٨ مليون قنطار أخرى فى العام القادم — وهو ما نستبعده جدا — فهناك الطامة الكبرى — ووجب علينا فى هـذه الحالة تقليل المساحة القطنية بقدر ما فى الاستطاعة تفاديا من الخسارة المنتظرة بل المؤكدة

فمهما قلبنا المسألة على كل وجوهها وجدنا ان أحكم حل هو الاقتصار على زراعة القطن فى ربع الزمام ولا مشاحة فى ان الميل العام متجه نحو الاقلال أو الاقلاع عن زراعة القطن فى العام القادم لانها زراعة خاسرة أو غير مجدية بالاثمان الحاضرة — ولـكن القانون مفيد فى تنظيم العمل الزراعى العام — وتطمين الزارعين على مغبة جهودهم اذ يعلمون ان جملة المساحة التى ستزرع

فى القطر محصورة بحكم القانون قد تنقص عنه ولكن لا يمكن ان تزيد

ثالثا — النقطة الثالثة فى الاعتراض علينا هى ان تقليل المساحة لايرفع ثمن القطن بدليل أن السكلاريدس صار تقليل مساحته وحصرها فى منطقة معينة فلم يفد ذلك فى تحسين ثمنه

والجواب فى ذلك اننا لم نقل مطلقا بان تقليل المساحة يرفع ثمن القطن وقد قلنا فى مذكرتنا عن هذه النقطة بالحرف الواحد(ولسنا من القائلين بعدم زراعة القطن بتاتا ولا من القائلين ان انقاص المساحة على العموم أو انقاص مساحة صنف خاص كالسكلاريدس مثلا يرفع حتما ثمن هذا أو ذاك — مسألة الثمن هذه مسألة أخرى تتعلق بالعرض والطلب وكمية الموجود فى العالم

لذلك نحن غير مسئولين عن هذا الاعتراض — ويسأل عن ذلك من يقول بان تقليل المساحة يرفع حتما ثمن القطن

رابعا — الانتقاد الرابع اننا لم نرشد جمهور الزراع لما يزرعونه بدل القطن

والجواب على ذلك اننا قلنا بزراعة الحبوب مع حمايتها بالرسوم الجمركية المانعة لورودها من الخارج

فى القطر المصرى نحو خمسة ملايين وخمسماية الف فدان صالحة للزراعة منها نحو خمسة ملايين ومائتى الف صالحة لزراعة القطن يزرع منها الربع أى مليون وثلثمائة الف فدان

وقد كان المنزرع فى عامنا الحالى مليون وستماية وثمانين الف فدان فالفرق ثلثماية وخمسون الفا يزرع قمحا وحبوبا أخرى

ولو رجعنا الى احصاءات الجمارك لوجدنا ان القطر المصرى استورد فى متوسط العشر سنوات الاخيرة ٢١٧٠٠٠٠ طن من القمح والدقيق

فلو حولنا هذه الكميات الى أرادب مصرية وجدنا انها تساوى ١٫٤٤٨٫٠٠٠ أردب

ولو أخذنا متوسط محصول الفدان ٤٫٨٠ أردبا كان اللازم زراعته لتموين القطر هو ثلثماية الف فدان من القمح بالتقريب مضافا اليها ثلاثون الف فدان لتقاويها ومن العيب الفاضح بل من الاجرام الوطنى فى بلادنا الزراعية أن يخرج من جيبنا مليونان من الجنيهات كل عام لمشترى القمح والدقيق بينما القطن بأثمانه الحالية لا يعوض علينا هذه الأموال التى تتسرب للبلاد الاجنبية

وفوق هذا فاننا نستورد ما مقداره يوازى محصول ١١ الف فدان من الشعير ومثلها من الذرة الشامية وسبعة الاف فدان من الحمص وستة الاف من الترمس واربعة الاف وخمسماية من الفول والف واربعماية من العدس وستة وعشرين الفا من الأرز

ومن الممكن انتاجها كلها فى مصر ومن السهل جداً انتاجها

والخلاصة أن تقييد زراعة القطن بربع الزمام فضلا عن كل الاعتبارات المقدمة فانها عامل كبير فى اراحة الأرض من الاجهاد الزراعى أو تقليل تكاليف الانتاج وتوفير السماد البلدى وخلافه ويساعد على الاكثار من تربية الماشية والانتفاع بالبانها ومنتجات الألبان من جبن وسمن الخ — ويلاحظ أن القطر المصرى يستورد من الجبن وحده ما قيمته نحو ٣٠٠ الف جنيه فى العام

وفضلا عن ذلك فانه يتوفر من المياه بسبب نقص الـ ٣٥٠ الف فدان قطن ما يكفى لزراعة ١٥٠ الف فدان من الأرز زيادة فى سنة مثل هذه السنة التى قل ايرادها المائى والأرز المصرى صالح للتصدير إلى الخارج

وفوق كل ما تقدم فان الاقلال من المساحة القطنية ينظم التوازن

الزراعى فى القطر المصرى ويجعلنا نعنى بزراعة الفول والذرة كمحاصيل رئيسية ونشجع الأهالى على الاكثار من زراعة الفاكهة والخضر التى هى مصدر رزق كبير للقطر المصرى فى المستقبل القريب ان شاء الله

وستخصص جمعية خريجى الزراعة مذكرات أخرى عن الفاكهة والخضر متى أتمت اللجان المشكلة لذلك بالنادى الزراعى ابحاثها

خامسا — أما الاعتراض الخامس وهو ضروره تصديق البرلمان فلا نرى مانعا اذا رؤى ضرورة عقده بجلسة مستعجلة للبت فى هذا القانون

على أننا نرى أن اللجنة البرلمانية التى عالجت المسائل الاقتصادية فى غيبة البرلمان قد طلبت هى الأخرى تقييد المساحة القطنية بربع الزمام

ولم يكن هذا القرار موضوع خلاف بين آراء حضرات أعضائها وهذا يشعر باتجاه رأى حضرات الشيوخ والنواب وانه سوف لا يكون هناك صعوبة فى اعتماد التصديق على القانون اذا صدر فى غيبة البرلمان

كما أن الرأى العام الزراعى على ما نعلم يحبذ التقييد على نحو ما أوضحناه